

الدول الرأسمالية، تبحث دون جدوى عن مصادر جديدة للطاقة النفط سيستمر كأهم مصدر للطاقة حتى العام الفين والدول الرأسمالية مضطرة الى مزيد من الكميات المستوردة



نتائج

بتحليلنا للاستهلاكات المختلفة التي وردت في الدراسات ، وجدنا الى ان التكهات الأكثر تفاقماً كانت مرتكزة على مجموع من الشروط الوضعية كالتغذية واستمرار الجهود المركزة والإسهامات المادية ليدائل الطاقة فضلا عن الاكتشافات العالية وتطوير الاحتياطي الإضافي ورغم اننا لم نحاول تحديد أي من هذه الاستنتاجات والتكهات بدقة أكثر الا ان التوجهات منشائمة حول ما ينطوي عليه الوضع الاقتصادي من خطورة ، لهذا نعتقد ان تناول مخططات الطاقة بحذر هو من احوال تأمين استمرار امدادات النفط من بلدان الاوبك الرئيسية وفي الوقت الذي تبذل فيه جهود كبيرة لتطوير مصادر اخرى للطاقة تضمن استمرارها ، ولتقليل اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد اضافة الى ذلك يجب ان يضع صانعو السياسة الاميركية في الاعتبار العوامل التي تؤثر على الطاقة الانتاجية للسعودية طالما ان السعودية هي اهم الدول المنتجة والمؤثرة في امدادات واسعار النفط العالمية اضافة الى مصانع توليد الطاقة الكهربائية وشبكة المواصلات والنهيلات الاخرى كما ستكون هناك حاجة الى زيادة في الفسوى المشربة التي يجب توظيفها في توسيع الانتاج ، ان القرارات الادارية الوثيقة الصلة بانتاج النفط كدمج الغاز وتكرير النفط ، ستؤثر على الطاقة الانتاجية للنفط وتوفره في المستقبل .

ان الدور الرئيسي لشركة النفط الاميركية - السعودية المعروفة بـ « أرامكو » هو عامل هام يساعد على فهم الوضع النفطي للعربية السعودية .

البيقة في العدد المقبل

الفصل الثالث

العمليات الفنية والادارية الاعتبارات التي تؤثر انتاج النفط

لقد اصبحت مقدرة العربية السعودية على مواجهة المتطلبات المتزايدة للنفط على الصعيد العالمي تستحوذ على اهتمام مخططي السياسة الاميركية ، وخلال ريارنا التي استغرقت خمسة اسابيع في تشرين اول ونشرين ثاني ١٩٧٧ الى العربية السعودية قمنا بالكشف على التجهيزات في حقول النفط ، كما قمنا بمراجعة العمليات الفنية ونمط الادارة الذي يؤثر في مقدرة السعودية على رفع طاقتها الانتاجية ، ورغم انه لم يسمح لنا بالاقتراب من السجلات واستنطاق الدلائل المطربة لاتجاز تقييم فني كامل وشامل الا اننا جمعنا وطورنا معلومات مستوفية تمكننا من تقييم عدة جوانب فنية في عملية انتاج النفط .

وقد توصلنا انه بالتزام حكومة العربية السعودية بزيادة تطوير عمليات الحفر وباستخدام الاجهزة الاضافية ، لا تبقى هناك مشاكل يصعب التغلب عليها تمنع من زيادة مضطربة وثابتة في رفع الطاقة الانتاجية للنفط من الكمية المقدرة بـ ١٠٠٥ مليون برميل الى الكمية المسموح بها كهدف من الحكومة السعودية ١٢٠٥ مليون برميل يوميا في اوائل الثمانينات . ومع هذا فان بعض المشاكل التي ستبرز في السنوات القادمة هي مشاكل طبيعية ترافق مع عملية استكشاف النفط ونضوب الابار العالية ، والمشاكل المتوقعة تتعلق بصيانة الابار والتخلص من الضغط وتحويل ابار النفط من مستودعات طبيعية الى مستودعات اصطناعية ووسائل المحافظة على الطاقة .

ان الحلول الناجحة لهذه المشاكل تتطلب تكنولوجيا مبدعة . وهذا يشمل الحاجة لصح كميات اكبر من الماء والغاز وازالة الركومات في عدة نقاط من الابار ومنع ترايد كميات المياه في النفط المستخرج كما يحتاج فعلا الى وسائل اعاش اخرى .

ان المشاكل المتوقعة ستحتاج لحلها الى استثمارات كبيرة من رؤوس الاموال . في ١٩٧٧ كانت العربية السعودية تنتج ما يقارب بـ ٩ ملايين برميل يوميا (ب / ي) . فقد دراسة اكسون الشاملية ان احتياجات الولايات المتحدة من نفط شبه الجزيرة العربية التي تعتبر السعودية اكبر منتج فيها سيرداد بـ ١٢ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٧٦ الى ٢٢ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٩٠ ، اي بزيادة قدرها ٧٧ بالمئة .

وتجزم الدراسات على انه اذا احتفظت العربية السعودية بكامل طاقتها الانتاجية فانها ستكون عاملا هاما يؤثر في اسعار النفط العالمية مستقبلا ، ان التفوق المستمر للعربية السعودية يمنحها تأثيرا في تحديد اسعار النفط الذي تنتجه اليه الدول المصدرة للنفط .

- ٥ - السياسة الخارجية الاميركية تجاه الدول الرئيسية المنتجة والاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول .
- ٦ - المقدرة على تطوير وانتاج مصادر جديدة للطاقة غير النفط المتجددة كالنفط والغاز ، والقحم الخ ٠٠٠ وخاصة النجاح في ايجاد هذه المصادر خارج نطاق منظمة الدول المصدرة للنفط .
- ٧ - القدرة على حل مشاكل البيئة والمشاكل الاخرى للتخفيف الاستفادة القصوى من احتياطي الولايات المتحدة من القحم الحجري وتطوير القدرة النووية للبلاد .
- ٨ - امدادات الطاقة ووضع الطلب عليها في الدول الشيوعية وخاصة في الاتحاد السوفياتي ٠٠٠
- ٩ - غياب الخطر والحروب والاعمال العسكرية التي تحد من حركة الشحن والامدادات .

على الولايات المتحدة الاستمرار في مواجهة المشاكل المتزايدة مع اعتماد الولايات المتحدة الخطير على واردات النفط الاجنبي لصيانة وضعها الاقتصادي ، ومن بعض نتائج تزايد الاعتماد على النفط المستورد اضعاف الخيارات في السياسة الخارجية وخاصة في الشرق الاوسط ، وانخفاض درجة امن الامدادات النفطية وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات مما اثر سلبا على قيمة الدولار .

من اهم الملاحظات التي استنتجت من الدراسات تتعلق بالحدود الحيوي للعربية السعودية في مواجهة المتطلبات النفطية في المستقبل . وقد اكد العديد من الرسميين الذين قابلناهم والعديد من الدراسات التي راجعناها على انه يمكن الاعتماد على العربية السعودية لتغطية الفارق ما بين متطلبات العالم النفطية وما بين حجم انتاج الدول المنتجة للنفط . ويدرك العديد من الخبراء ان العربية السعودية تمتلك مخزون من النفط وطاقة انتاجية يمكن بها ان تواجه احتياجات العالم المتزايدة واقباله على استهلاك النفط وهذا يقتضي توفر الرغبة والقدرة لدى العربية السعودية على تطوير الطاقة الانتاجية الاضافية وان تنتج الكميات المطلوبة من النفط .

ان الزيادة الكبيرة المتوقعة من انتاج النفط السعودي مبينة بوضوح بالدلائل المستمدة من الدراسات الالية التي تبحت في تطوير امدادات النفط والاحتياجات الاستهلاكية .

بيان الطلب على النفط السعودي	مليون برميل يوميا
قسم الاباحات في الكونغرس	١٩٨٠ ١٩٨٥ ١٩٩٠
وكالة الاستخبارات المركزية	١١٠٨ ١٦٠٦ ٢٠٠٦
معهد دراسات بدائل الطاقة	١٠٠٠٠ من ١٩ الى ٢٢ لا تقدير لا تقدير ٢٠

التكنولوجيا في ولاية (ماساتوشوس) التقديرات / انظر الى الملحق ٢ الكمية والتاريخ .

وفي الثمانية عشر شهرا الاخيرة حدثت عدة تطورات رئيسية على الصعيد العالمي تؤثر في امدادات النفط قصيرة الاجل ، وفي هذه الفترة بدأ النفط يتدفق من المنحدرات الشمالية لاسكا وبحر الشمال وهناك توقعات بشأن استكشاف وتطوير مخزون اصافي من النفط في هاتين المنطقتين . كما ان نتائج التنقيب عن النفط في المكسيك مشجعة رغم ان تطوير حقول النفط في هذه المنطقة يحتاج الى بضع سنوات . ان تدفق الامدادات الاضافية من النفط من المنحدرات الشمالية لاسكا ومن بحر الشمال مترافقا مع الانتعاش البطيء لاقتصاد العالم قد ادى الى وجود كماليات رائدة من النفط في السوق العالمية مما نتج عنه كبح جماح ضغط ارتفاع الاسعار . لقد توكلت الدولة المصدرة للنفط بوجود فائض في السوق العالمية وفهم للحالسة الاقتصادية الدولية مما اسهم في الابقاء على اسعار النفط مجسدة ورغم الفائض في انتاج النفط الا ان اقلية التكهات التي قمنا بمراجعتها تشير الى ان هذا الوضع النفطي مؤقت ونتمنا بصمود نقص في الامدادات مستقبلا .

تزايد حاجات الولايات المتحدة البترولية

ترجع الدراسات ان احتياجات الولايات المتحدة لكميات ضخمة من البترول المستوردة سوف تزداد الا انه ليس هناك اتفاق حول طبيعة هذه الكميات وقد اتفقت الدراسات على ان كمية البترول المستورد للولايات المتحدة ستجاوز الهدف الذي حددته الادارة الاميركية لسنة ١٩٨٥ وهو ستة ملايين برميل يوميا . وقد راجعنا في وقت سابق الخطة القومية للطاقة التي رسمتها الادارة الاميركية وفي تقرير تشرين الثاني ١٩٧٧ الذي اعدته (EMD ٧٨ - ٥) استنتج هذا التقرير ان واردات الولايات المتحدة من النفط ستصل الى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول سنة ١٩٨٥ . ان متطلبات الولايات المتحدة من البترول بحلول ١٩٩٠ تعتمد على مجموعة من التطورات التي اظهرتها الدراسات والمبينة على الصفحة () .

لقد ركزت الدراسات وقررت في عدة فقرات مختلفة على الفوارق العديدة التي تؤثر في وضع الطاقة ، ومن الواضح ان متطلبات الولايات المتحدة من النفط المستورد وتوقف هذه المتطلبات على منتجي النفط الاجنبي ستنتشر بعوامل شتى مثل :

- ١ - فعالية الجهود المبذولة والتشريعات والبرامج للتخفيف من مشكلة الطاقة .
- ٢ - القدرة والنوفا المطلوب لتطوير بدائل الطاقة باسعار اقتصادية مقبولة .
- ٣ - وضع الاقتصاد العالمي وخاصة درجة النمو الاقتصادي .
- ٤ - انتاج النفط وسياسة الاسعار التي تبنتها منظمة الدول المصدرة للنفط وخاصة العربية السعودية .